

# الجمعية العامة



Distr.: Limited  
15 November 2023  
Arabic  
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون  
اللجنة الثانية

البند 16 من جدول الأعمال  
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

الاتحاد الروسي، أذربيجان، إندونيسيا، أوزبكستان، بلغاريا، تركمانستان، تركيا، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سورينام، شيلي، الصين، غينيا الاستوائية، الفلبين، فيجي، الكاميرون، كمبوديا، كينيا، ماليزيا، المغرب، المكسيك، نيكاراغوا، الهند: مشروع قرار منقح

## تشجيع الاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إن تشير إلى قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وإن تؤكد تزامها بأهداف وغايات التنمية المستدامة، وإن تسلم بالحاجة إلى شراكات أنسج وتعاون أقوى،

وأن تؤكد أهمية الاقتصاد الإبداعي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالنظر إلى أن هذا القطاع لا يولد إيرادات وفرص عمل فحسب، بل يدعم أيضاً تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويعزز الشمول والتوزيع الاقتصادي والابتكار والتعددية الثقافية،

وأن تشدد على أهمية تعظيم فوائد الاقتصاد الإبداعي، الذي يسهم إسهاماً كبيراً في الاقتصاد العالمي، والذي بلغت نسبته 3,1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام 2020، ويولد 50 مليون فرصة عمل في جميع أنحاء العالم، ومثل 3 في المائة من التجارة العالمية في السلع و 21 في المائة من التجارة العالمية في الخدمات في عام 2020،

وأن تسلم بأن الاقتصاد الإبداعي يشمل، في جملة أمور، الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، والتفاعل بين الإبداع الإنساني من جهة، والأفكار والمعرفة والتكنولوجيا من جهة أخرى، إضافة إلى القيم الثقافية أو التراث الفني والثقافي وأشكال التعبير الإبداعية الفردية أو الجماعية الأخرى،



الرجاء إعادة استعمال الورق

201123 201123 23-22440 (A)



وإِنْ تشير إلى قرارها 198/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 المعون "السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، 2021"، إذ تقدر الجهود التي بذلتها حكومات الدول الأعضاء، والأمم المتحدة ومختلف كياناتها، والمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمجتمعات والأفراد العاملون في مجال الاقتصاد الإبداعي، وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين للاحتفال بالسنة الدولية وتشجيع الاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة،

وإِنْ ترحب بعمل كيانات الأمم المتحدة بشأن قضايا الاقتصاد الإبداعي، مثل إعداد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعون "توقعات الاقتصاد الإبداعي لعام 2022" وتقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المعون "إعادة تشكيل السياسات من أجل الإبداع: تناول الثقافة كسلعة عالمية عامة"، اللذين يساعدان على فهم الحالة الراهنة للاقتصاد الإبداعي والقطاع الثقافي، على التوالي، فيما استراتيجيا، ورسم الطريق إلى الأمام لمواصلة تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية لتحقيق مكاسب التنمية المستدامة،

وإِنْ تنهي بقاعة البيانات المحدثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن التجارة في السلع والخدمات الإبداعية، وبالعمل الذي اضطاعت به اللجنة الإحصائية ومعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتوضيح المسائل المفاهيمية المتصلة بالمنتجات الثقافية الناتجة عن الصناعات الثقافية والإبداعية،

وإِنْ تلاحظ مع التقدير تشجيع الاقتصاد الإبداعي من خلال جهود دولية وإقليمية شتى، بما في ذلك المؤتمر العالمي الأول المعنى بالاقتصاد الإبداعي، الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في عام 2018، ومؤتمر القمة العالمي المعنى بالاقتصاد البرتقالي، الذي عقد في ميديلين، كولومبيا، في عام 2019، والمؤتمر العالمي الثاني المعنى بالاقتصاد الإبداعي، المعقد في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في عام 2021، والمؤتمر العالمي الثالث المعنى بالاقتصاد الإبداعي، الذي عقد في بالي في عام 2022، فضلاً عن المؤتمر العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن السياسات الثقافية والتنمية المستدامة، الذي عقد في مكسيكو سيتي في عام 2022، إذ تطلع إلى عقد المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالاقتصاد الإبداعي، في أوزبكستان في عام 2024،

وإِنْ تعرب عن تقديرها للتعاون والشراكة في مجالات بناء القدرات، وإجراء البحوث، وتبادل الخبرات، والمساعدة التقنية، وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة على كل من الصعيد الوطني والثنائي والإقليمي والعالمي التي يقصد بها تشجيع الاقتصاد الإبداعي،

وإِنْ تسلم بالدور الهائل للتكنولوجيات الرقمية وبنها التحتية وربطها في النهوض بتنمية الاقتصاد الإبداعي والتعجيل به، بطرق منها فتح سبل ونُهُج جديدة لإنتاج المنتجات الإبداعية وتوزيعها والاستفادة منها عبر الاقتصاد الرقمي وغيره من القنوات،

وإِنْ تشدد على أهمية تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع في الاقتصاد الإبداعي،

وإِنْ تبرز التأثير الشديد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد الإبداعي وغيره من المجالات، إذ تقدر أن الجائحة أدت إلى انكماس القيمة المضافة الإجمالية للصناعات الثقافية والإبداعية بقدر 750 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وإلى فقدان أكثر من 10 ملايين وظيفة في جميع أنحاء العالم، إذ تشدد على أن الاقتصاد الإبداعي لديه إمكانات استراتيجية للمساهمة في الاعتناش والنمو الاقتصادي العالمي،

وأنه تؤكد من جديد أهمية الصلة بين الاقتصاد الإبداعي والتنمية بالنسبة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وأهمية دعم الإجراءات المتخذة وطنياً ودولياً لضمان الاعتراف بالقيمة الحقيقية لهذه الصلة،

وأنه تشير، فيما يتعلق بالدول الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي<sup>(1)</sup>

عام 2005، إلى المادة 16 منها بشأن المعاملة التفضيلية للبلدان النامية،

وأقتناعاً منها بالحاجة إلى إحداث طفرة في الاقتصاد الإبداعي من حيث حفز إسهامه في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تعزيز المؤسسات والأنظمة، وتعزيز القدرة التافسية، ووضع خطط دعم ذات مصداقية، واتباع سياسات فعالة، وتحقيق التكامل في صنع السياسات والتغفيف على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي،

1 - تدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى توسيع نطاق الجهد الرامي إلى تشجيع الاقتصاد الإبداعي، والتصدي للتحديات التي يواجهها القطاع، وتهيئة بيئة مواتية للاقتصاد الإبداعي على جميع المستويات؛

2 - تشجع الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

(أ) تعزيز إدراج وتعظيم الاقتصاد الإبداعي في السياسات الاقتصادية السائدة، وكذلك في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية والدولية، مع التركيز على تعزيز علاقة التأثر الفعال بين الاقتصاد الإبداعي وأهداف التنمية المستدامة في مختلف مجالات السياسات؛

(ب) تهيئة وتعزيز البيئات المواتية التي تضمن أن يكون الاقتصاد الإبداعي ميسراً وشاملاً للجميع على قدم المساواة، على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، وأن يعزز وضع الفنانين والمبدعين، والممارسين والمهنيين في المجال الثقافي، بطرق منها تشجيع العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وإضفاء الطابع الرسمي بصورة تدريجية على سوق العمل والأجور العادلة، وأن يزيد من افتتاح أبواب الاقتصاد الإبداعي أمام المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما فيها المنشآت الثقافية، للمشاركة في سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية والعالمية؛

(ج) تعزيز ودعم مساهمة الاقتصاد الإبداعي في تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، بما في ذلك مساهمته في وجود اقتصاد مستدام وممتع وأنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛

(د) تيسير التعاون المنفتح والشامل والمنصف والمشاركة والشفافية فيما بين الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وإجراء البحوث فيما بين تلك الجهات، بما فيها القطاع الخاص والجهات الفاعلة ورواد الأعمال في مجال الاقتصاد الإبداعي والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، بشأن كيفية تعزيز التعاون الدولي في مجال الاقتصاد الإبداعي؛

- (ه) دعم جمع البيانات عن الاقتصاد الإبداعي، بما في ذلك البيانات المصنفة، من خلال مناقشة التنسيق الإحصائي وبناء القدرات، بهدف رصد الأهمية الاقتصادية للقطاع، بما في ذلك مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والعملة والتجارة والرفاه، فضلاً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (و) تبادل أفضل الممارسات والمعلومات المتعلقة بالسياسات والإجراءات الابتكارية لتعزيز استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل للاقتصاد الإبداعي؛
- (ز) إعداد وتنفيذ البحوث وبناء القدرات والتعليم الإبداعي والثقافي، ووضع وتنفيذ الخطط الداعمة للابتكار من أجل الاقتصاد الإبداعي للمنشآت الصغرى والمتوسطة؛
- (ح) تعزيز الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية واستخدامها في الاقتصاد الإبداعي، وتعزيز المهارات والدراية الرقمية للمبدعين، فضلاً عن الأطر السياسية والتنظيمية التي تكفل حماية وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمبدعين والفنانين ومزاولي المهن الثقافية في العصر الرقمي؛
- (ط) تطوير المعارف والمهارات والمواهب للتعامل مع المشهد المتغير تغيراً ديناميكياً لفرص العمل في الاقتصاد الإبداعي، وذلك بوسائل منها دمج الإبداع والثقافة والفنون والآداب في التعليم دمجاً أقوى، وزيادة الاستثمار في المهارات التقنية والمهنية، وتحسين جودة التلمذة الصناعية، والاعتراف بالتعلم السابق، بطرق منها التصديق على القدرات النوعية؛
- (ي) تقديم الدعم للجهات الفاعلة ورواد الأعمال في مجال الاقتصاد الإبداعي، لا سيما أثناء فترات التباطؤ الاقتصادي وغيرها من الأضطرابات، وذلك فيما يتصل بأمور منها الحصول على التمويل والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وظروف العمل الصحية والمأمونة، والتعليم والتدريب، مع بناء قدرتهم على الصمود في مواجهة الأضطرابات المستقبلية؛
- (ك) تعزيز القدرة التنافسية للمبدعين والجهات الفاعلة ورواد الأعمال في مجال الاقتصاد الإبداعي من خلال تعزيز قدرتهم على تحسين إدارة حقوق الملكية الفكرية وتسويقها وتعزيز حمايتها بشكل فعال وكاف، بوسائل منها التوعية بالملكية الفكرية، وتقديم الدعم المالي والقانوني لعملية تسجيل الملكية الفكرية وإدارة الملكية الفكرية والقيام بالدعوة لصالح هذين المجالين، وتفيد عمليات تمويل مدرومة بالملكية الفكرية؛
- (ل) تشجيع النوع الثقافي واللغوي، والمساواة في الوصول إلى أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية، وتعزيز التدفقات العالمية الأكثر توازناً للسلع والخدمات الثقافية، من خلال ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة، وتنظيم المنصات الرقمية بشكل أفضل؛
- (م) تقييم ودراسة واستكشاف الفرص المتاحة في الاقتصاد الإبداعي ومن خلاله للاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، في تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، فضلاً عن معالجة مخاطر تلك التكنولوجيات وتحدياتها؛
- (ن) دعم التعاون والشراكة في مجال بناء القدرات، والبحوث، وتبادل الخبرات، والمساعدة التقنية، بما في ذلك من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، على كل من الصعيد الوطني والثنائي والإقليمي والعالمي، التي يراد بها تعزيز الاقتصاد الإبداعي، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(2)</sup>؛

(س) تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن الاقتصاد الإبداعي، بسبل منها التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بغية تعزيز المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأطول أمداً؛

3 - تدعى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة المعنية إلى القيام، في حدود ولاية كل منها وموارده القائمة، ومن خلال التبرعات، حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) تكثيف ودعم الجهود والتنسيق الدوليين لتعزيز الاقتصاد الإبداعي، بطرق منها بناءً أوجه تأزر داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة؛

(ب) تيسير التعاون المنفتح والشامل والمنصف والشاركي والشفاف بشأن القضايا المتعلقة بالاقتصاد الإبداعي، مثل قياس الاقتصاد الإبداعي، والإحصاءات المتعلقة بالسلع والخدمات الإبداعية، وإمكانات خلق فرص العمل، والعمل اللائق في الاقتصاد الإبداعي؛

(ج) دراسة اتجاهات وتوجهات السلع والخدمات الإبداعية لتحسين مساهمتها ذات القيمة المضافة في صادرات البلدان لتحقيق مكاسب تجارية وإنمائية؛

(د) تدارس وتعزيز دور الاقتصاد الإبداعي في دعم سبل عيش الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن مساهمة تلك الشعوب والمجتمعات في الاقتصاد الإبداعي ككل؛

(هـ) الترويج لأهمية الاقتصاد الإبداعي للبلدان النامية؛

4 - تطلب إلى أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تقوم، بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية والكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بإطلاع الجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين على ما استجد في تنفيذ هذا القرار، من خلال فرع في منشور ”توقعات الاقتصاد الإبداعي“، الذي ستقدمه الأمانة العامة إلى اللجنة الثانية، تسهّل فيه على وجه الخصوص في بيان كيفية تماشي هذا القرار مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ونهوضه بها، وتحصّنه توصيات بشأن إجراءات ملموسة من شأنها أن تعزز دور ومساهمة الاقتصاد الإبداعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

5 - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والثمانين، في إطار البند المعنون ”المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي“، البند الفرعي المعنون ”الاقتصاد الإبداعي والتنمية المستدامة“، وأن تنظر فيه بعد ذلك مرة كل سنتين.